

المحاضر الرسمية

## الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ٧

الاثنين ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيريتش ..... (سلوفاكيا)

أيدى جهات فاعلة من غير الدول ونخرج عن كل نطاق السيطرة.

بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، يظل نزع السلاح وعدم الانتشار النووي دائما شرطين أساسيين لتحقيق أهم هدف للأمم المتحدة: وهو إقامة السلام الدائم في العالم. ولذلك نشاطر الآخرين التوقعات الأكثر مواتاة التي لاحت في الأشهر الأخيرة.

يبدو كما لو أننا نشهد فجر تحقيق إنجازات ذات أهمية تاريخية فلدينا: المعاهدة الجديدة بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي وقعتها الولايات المتحدة والاتحاد الروسي؛ ومؤتمر قمة الأمن النووي الذي عقد في واشنطن؛ والنتيجة الناجحة لمؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ٢٠١٠؛ والتقدم المحرز في تحقيق معاهدة لتجارة الأسلحة؛ والاجتماع الرابع المرضي الذي تعقده الدول الأطراف مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه؛ والاجتماع الرفيع

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود من ٨٨ إلى ١٠٤ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة عامة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي

السيد كويو كاميلو (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تأييده لليبانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، وممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو. كما يود وفد بلدي أن يعرب عن ارتياحه لكم، السفير كوتيريتش، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة وأن يعرب، من خلالكم، عن تمانيه لأعضاء المكتب الآخرين.

وقبل كل شيء، أود أن أشكر الجنود المجهولين، موظفي الأمانة. فبدونهم لا يمكننا القيام بعملنا.

وبعد مرور عقدين على انتهاء مشاعر العداة التي بررت وجود ترسانة نووية، ما زلنا نناقش جدوى وأهمية تدميرها أو الخوف من احتمال أن تقع تلك الأسلحة في

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



ولا أود تفويت فرصة الإشارة إلى نقل النفايات المشعة عبر البحر الكاريبي.

ما زالت الجمهورية الدومينيكية تعتقد أن نقل هذه المواد الضارة والخطرة يشكل تهديدا حقيقيا لسبل عيشنا وبيئتنا وأمننا. ولدينا التزام مُلح بحماية نظامنا البيئي والحفاظ عليه لأجيال المستقبل، والمكافحة بقوة كل أشكال تلوث وتدهور مواردنا البيئية والبحرية. وندعو مرة أخرى لاستكشاف الطرق البديلة التي لا تمس بالظروف الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية في دول منطقة البحر الكاريبي.

**السيد العربي (عمان):** سيدي الرئيس، يسرني باسم وفد سلطنة عمان أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا للجنة الأولى في أعمال الدورة الـ ٦٥ للجمعية العامة. ووفد بلادي على ثقة من أن خبرتكم وحنكتكم وحسن إدارتكم لأعمالها سيؤدي إلى نتائج إيجابية، مؤكدا دعم وفد بلادي الكامل لكم من أجل إنجاح أعمالها. ولا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب على انتخابهم. وأود أن أسجل بالشكر والتقدير لسلفكم سعادة خوسيه لويس رئيس اللجنة السابقة للدورة الـ ٦٤ وزملائه أعضاء المكتب على الدور المتميز الذي قاموا به خلال فترة ولايتهم.

وأنتهز الفرصة لأقدم الشكر لسعادة سيرجيو دوارتي الممثل السامي لشؤون نزع السلاح على بيانه الاستهلاكي الشامل، وعلى الدور الذي يقوم به وفريقه، من أجل تعزيز آليات نزع السلاح.

يعرف وفد بلادي عن تأييده لما جاء في بيان الممثل الدائم لإندونيسيا الذي أدلى به باسم دول حركة عدم الانحياز.

ويرحب بالتطورات التي حدثت في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، خلال هذا العام والعام

المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح الذي عقده الأمين العام.

إن هذه كلها أمور تمثل بلا شك إجراءات ملموسة تبدو أنها معاً تقودنا في رحلة من الأمل نرجو ألا يكون رجعة فيها. وذلك لأن الجمهورية الدومينيكية بلد نام. وإذا أمكن تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار، فستحرر نسبة كبيرة من الإنتاج العالمي التي يتم إهدارها على بناء ترسانات الأسلحة الجديدة وصيانتها. وترى الجمهورية الدومينيكية أن تحرير تلك الموارد يكسب أهمية بالغة لأنه سيتم استخدامها، ولو جزئياً، لمعالجة القضايا الاجتماعية - الاقتصادية التي تأتي في صلب عمليات حفظ السلام التي نقوم بتمويلها وتكلف ثمناً باهظاً في الأمم المتحدة، لاستكمال التحول نحو بناء السلام، مما يتيح انسحاب الوحدات العسكرية في نهاية المطاف. ويحدونا الأمل في أن يفضي نزع السلاح وعدم الانتشار في نهاية المطاف إلى إرساء الأسس للأمن الحقيقي والدائم في عالم اليوم من خلال تمكين الموارد المحررة اللازمة لتمويل التنمية.

بالنسبة للجمهورية الدومينيكية، وهي بلد جزري بحدود بحرية وبرية، ما زالت مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تمثل أحد أكبر التحديات لتحديد الأسلحة ونزع السلاح من السكان. تشاطر الجمهورية الدومينيكية العديد من البلدان الرأي القائل بأنه ينبغي إيلاء أولوية قصوى للاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة ووضع تدابير ملزمة قانوناً تمكننا من السيطرة على بيعها وتسويقها. وفي هذا السياق، ناشد ألا تتضاءل هذه الجهود في عام ٢٠١٢ من أجل إبرام صك دولي، يضع بطريقة ما معايير دقيقة لاستيراد الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتصديرها ونقلها.

الشامل الأخرى كافة شأنها شأن جميع الدول العربية، فإن ذلك ليقينها بأن تحقيق هذا الهدف سوف يساعد على خلق مناخ إيجابي للتعاون بين دول المنطقة، والحد من سباق التسلح فيها، وإشاعة جو من الثقة والسلام الذي يعكس بشكل إيجابي على العالم بأسره، وعلى السلم والأمن الدوليين.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط، شأن بالغ الأهمية، وجدير بأن يوليه المجتمع الدولي الدعم والمساندة ليتحقق. وإذ تدعم بلادي هذا الاقتراح، فإنها تدعو إسرائيل للانضمام لمعاهدة حظر الانتشار النووي، وأن تُخضع منشآتها النووية كافة لنظام الرقابة الشامل وفقا لاتفاق الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، تنفيذًا للصفقة التي تمت في عام ١٩٩٥، التي شملت اعتماد قرار الشرق الأوسط، الذي ربط بشكل موضوعي بين التمهيد اللاتمهي للمعاهدة من جهة، وبين إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل من جهة أخرى، وانضمام إسرائيل إليها. إلا أنه وللأسف لم يحدث تقدم في هذا الإطار حتى يومنا هذا.

إن نجاح مؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عقد في شهر أيار/مايو هذا العام، وتبنيه الوثيقة الختامية، يعد تعبيراً حقيقياً للإرادة السياسية للمجتمع الدولي للمضي قدماً في نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، وتأكيداً على عالمية المعاهدة، ليصبح العالم ينعم بالأمن والاستقرار والرفاهية، لكن ذلك لن يتم إلا بتحقيق تقدم ملموس في تنفيذ الركائز الأساسية الثلاث للمعاهدة: نزع السلاح، وعدم الانتشار، والاستخدام السلمي للطاقة النووية. بالإضافة إلى تطبيق القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ويعرب وفد بلادي عن أمله في أن تقود خطط العمل التي أقرها المؤتمر الاستعراضي إلى تسريع الخطوات

المنصرم، ويعتبر ذلك فرصة سانحة للدول الأعضاء بعد حالة الركود وانعدام التفاوض، ويرى أن تلك التطورات يجب أن يُحسن استغلالها لتحقيق تقدم حقيقي على جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار خلال أعمال هذه اللجنة.

إن عدم إحراز تقدم في محادثات نزع السلاح النووي والحد من انتشاره طيلة العقود الثلاثة الماضية، جعل بعض الدول تسعى لامتلاك هذا النوع من الأسلحة بذريعة حماية استقلالها وأمنها الوطني، ومرد هذا المسعى يعود إلى عدم توصل القوى الكبرى إلى صيغ أو اتفاقيات تُعطي مؤشرات جادة على مصداقية توجهاتها، إن دعوة الإدارة الأمريكية إلى عالم حال من السلاح النووي فرصة حقيقية لإعطاء دفعة قوية لجدول الأعمال الدولي الخاص بنزع السلاح، وبداية لحقبة جديدة يتحقق فيها إنجاز إخلاء العالم من الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ومعاهدات خفض هذه الأسلحة والحد منها.

بالرغم من مُضي أكثر من ٤٠ عاماً على التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ما زالت هنالك بعض الدول التي لم تنضم إلى هذه المعاهدة، وهذا يعني وجود خلل في نظام منع الانتشار النووي. إن بلادي تدعو هذه الدول مجدداً إلى إظهار الإرادة السياسية اللازمة، والانضمام إلى المعاهدة في أسرع وقت ممكن ودون إبطاء.

وفي ذات الوقت، تؤكد على الحق المشروع لجميع الدول وبدون استثناء، في استخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، وفقاً لما جاء في أحكام المعاهدة، ومراعاة المعايير والضوابط الدولية من خلال الضمانات التي تشرف على تطبيقها الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن سلطنة عمان إذ تعيد مجدداً دعوتها، إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار

وللمكتب دعم وتعاون وفد بلدي الكاملين في أعمال هذه الدورة في ظل قيادتكم المقتدرة.

تؤيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية البيانيين اللذين أدلت بهما إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وميامار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا. ولذلك يود وفد بلدي الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية من المنظور الوطني لجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

يعلق بلدي أعلى أولوية لنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي والتصميم الجماعي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ التدابير الملموسة التي تكفل تحقيق السلام والأمن الدوليين. تتعقد دورتنا الحالية في سياق العديد من التطورات الإيجابية والمشجعة التي حدثت في مجال نزع السلاح وتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. إن التوقيع على المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية والحد منها بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، المفضي إلى انخفاض في نشر الأسلحة النووية الاستراتيجية والتكتيكية، أعطى زحماً جديداً للمداولات المتعددة الأطراف.

لقد اختتم بنجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠ باعتماد وثيقة ختامية مع خطة عمل تتألف من ٦٤ خطوة (انظر NPT/CONF.2010/50) ولكن هذه ليست هي النتيجة المتوقعة أصلاً، ويجب بذل كل جهد ممكن لتنفيذ جميع التوصيات الواردة في الوثيقة بقوة. سيكون مطلوباً بذل جهود حازمة تهدف إلى تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الوكالة الدولية للطاقة الذرية وآلية الرصد التابعة لها، والعمل من أجل تحقيق الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ولن نتمكن إلا حينها من تحقيق الأهداف المحددة للمؤتمر الاستعراضي

للتقدم في نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، التي بدورها تسهم بشكل أساسي في التنمية المستدامة، وتؤمن الطاقة اللازمة للبلدان النامية.

إن وفد بلادي - يسره أن ينوه عن تأييده للدعوة التي أطلقها معالي الأمين العام للأمم المتحدة قبل أيام، إلى ضرورة العمل من أجل إدخال معاهدة الأمم المتحدة للحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز التنفيذ بحلول عام ٢٠١٢.

ترحب حكومة بلادي باستمرار التعاون القائم بين جمهورية إيران الإسلامية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، والدول الخمسة الدائمة العضوية، وألمانيا، بشأن الملف النووي الإيراني، وتؤكد على أهمية حل هذا الملف بالوسائل السلمية والطرق الدبلوماسية، آملة أن تتكامل الجهود بالتوصل إلى اتفاق يحفظ لإيران حقها في الاستفادة من التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية، ويبدد المخاوف.

وتؤكد على الالتزام التام ببرنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠٠١، المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وفي هذا الإطار، سنت بلادي ومنذ زمن طويل العديد من القوانين واللوائح لمكافحة هذه الظاهرة.

وفي الختام، يدعو وفد بلادي الدول الأعضاء كافة إلى الوفاء بالتزاماتها التي تعهدت بها من خلال المعاهدات والاتفاقيات ذات الصلة بنزع السلاح، وعلى وجه الخصوص الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ويأمل أن تُسهم مداولات هذه اللجنة وقراراتها تحت رئاستكم إلى تحقيق تطلعات شعوب العالم كافة للأمن والسلام والاستقرار.

**السيدة فوماتشانه** (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة هذه اللجنة، وأن أؤكد لكم

دعم تعزيز النظام الدولي للرصد والتحقق بكل ما يلزم من الضمانات وأوجه التقدم العلمي.

وقد ساهم إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية بشكل كبير في تعزيز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي على الصعيد العالمي، فضلا عن تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولكن من الضروري الحصول على ضمانات الأمن السلبية من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويلتزم وفدي بالعمل من أجل التنفيذ الكامل لمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا. ونحن نشجع أيضا الدول الحائزة للأسلحة النووية على الانضمام إلى البروتوكول الملحق بالمعاهدة في أقرب وقت ممكن.

إن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرط الأوسط، كما شجع على ذلك المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار في أيار/مايو، سيسهم في إيجاد حل دائم لقضية السلام في تلك المنطقة. ولذا فمن الضروري ضمان نجاح مؤتمر عام ٢٠١٢ بشأن تلك المسألة. ونحن نشاطر الدول الأعضاء الأخرى الرأي القائل بأنه ينبغي للعالم بأسره السعي تدريجيا ليصبح منطقة كبيرة خالية من الأسلحة النووية.

وما من ريب في أن استخدام الأسلحة التقليدية، ولا سيما الذخائر العنقودية، له تأثير طويل الأجل على حياة الناس ويعيق جهود التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الوطنية. وبوصف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بلدا متضررا جدا من القنابل العنقودية، فإنها ترحب بدخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز التنفيذ في ١ آب/أغسطس. ومن ثم، فإنه لشرف عظيم أن تستضيف جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية الاجتماع الأول للدول الأطراف في اتفاقية الذخائر العنقودية في فينتيان في الفترة ٩-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيمثل ذلك المنتدى معلما هاما بالنسبة للمجتمع الدولي للتأكيد من

لعام ٢٠١٥، الذي سيفضي في نهاية المطاف إلى اتفاقية حظر الأسلحة النووية.

ودعا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح، الذي عقده الأمين العام بان كي - مون في ٢٤ أيلول/سبتمبر، إلى مزيد من الإرادة السياسية والالتزام بالتغلب على الخلافات وحالة الجمود التي ميزت المؤتمر حتى الآن. كما حث الدول الأعضاء على السعي لجعل المؤتمر مرة أخرى كيانا رئيسيا قويا لنزع السلاح من أجل المضي قدما بجدول أعمال المجتمع الدولي لنزع السلاح. وينبغي للمؤتمر استئناف جدول أعماله في عام ٢٠١١ في عدة مجالات رئيسية وفي وقت واحد، والأول من بينها صياغة المعاهدة ووقف إنتاج المواد الانشطارية، كوسيلة للسيطرة على عدم انتشار الأسلحة النووية والإرهاب النووي من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول.

ينبغي أن يركز المؤتمر أيضا على وضع اتفاق ملزم قانونا بشأن الحد من سباق التسلح في الفضاء الخارجي، يهدف إلى تحقيق فضاء خارجي ينعم بالسلام. ومع هذه المسائل الملحة التي تنتظرنا، لا بد للمؤتمر أن يعيد تنظيم إجراءاته بصورة شاملة، وكذلك توسيع عضويته من ٦٤ عضوا إلى عدد من الأعضاء يجسد المشاركة في جميع أنحاء العالم بشأن مسائل نزع السلاح.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صك هام آخر يجب أن يدخل حيز النفاذ دون مزيد من التأخير. وأوضح المؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر، أن الوقف الاختياري ليس كافيا وأنه لن يتحقق القضاء الكامل على الأسلحة النووية إلا بالحظر التام للتجارب. وأشار أيضا إلى أنه يجب على الدول الأعضاء

الأسلحة النووية في أفريقيا، معاهدة بليندا، ومنذ ذلك الحين تودع صكوك تصديقها مع الاتحاد الأفريقي. ومما يثلج الصدر أن تصديق زامبيا على المعاهدة كان أحد آخر المتطلبات القانونية لبدء نفاذ هذه المعاهدة الهامة في القارة الأفريقية. كما يبين تصديقنا التزامنا بعدم الانتشار النووي.

ونؤيد أيضا الجهود المبذولة في سياق إنشاء مناطق إقليمية أخرى خالية من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تتطلع زامبيا إلى تعزيز التعاون والتشاور فيما بين المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية من خلال وضع تدابير ملموسة، من أجل تنفيذ المبادئ والأهداف الجيدة للمعاهدات ذات الصلة، والمساهمة في تنفيذ نظم المعاهدة.

وجدد تأييد الرئيس أوباما التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الزخم في تحديد الأسلحة على الصعيد العالمي وجهود نزع السلاح وبشر بتفائل والتزام جديدين تجاه مسائل نزع السلاح. ونتيجة لذلك، عقد مؤتمر نزع السلاح في نيويورك في وقت مبكر من هذا العام بعد أن شهد ١٢ عاما من الجمود. وبعد سنوات عديدة من ركود المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار، بدأت تتحرك في الاتجاه الصحيح.

وظلت الحكومة الزامبية تدعو إلى الجهود العالمية الرامية إلى معالجة جميع أسلحة الدمار الشامل وتؤيد تلك الجهود. ومن الواضح أن تكنولوجيا الأسلحة الموجودة لا تجعل أي بلد في مأمن من استعمال تلك الأسلحة أو التهديد باستعمالها. وتشكل الأسلحة الكيميائية والبيولوجية تهديدا للبلدان النامية، التي تفتقر إلى التكنولوجيا للتخفيف من آثار سوء استعمالها. وفي هذا الصدد، تلتزم زامبيا ملتزمة بالمبادئ التوجيهية لاتفاقيات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وتدعو إلى اعتمادها عالميا كوسيلة

جديد عزمه القوي على التصدي للتحديات التي تطرحها الذخائر العنقودية. وفي غضون ذلك، سيشجع الاجتماع الأول للدول الأطراف الفرصة لرسم رؤية واضحة واعتماد الآليات المناسبة لضمان التنفيذ الفعال للاتفاقية. ومرة أخرى، أود أن أوجه دعوة حكومتي الودية لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فضلا عن منظمات المجتمع الدولي المتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني، للمشاركة والمساهمة في إنجاح المؤتمر.

وفي الختام، تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية التأكيد مجددا أن الإرادة السياسية والمرونة من الدول بالغة الأهمية لإحراز التقدم للتغلب على التحديات من أجل تحقيق الأهداف المنشودة منذ زمن طويل في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وعندئذ فحسب يمكننا استثمار جهودنا ومواردنا الكاملة في الوصول إلى الأهداف الإنمائية للألفية وفي العمل من أجل خير البشرية نحو تحقيق رؤيتنا لعالم خال من الخوف والعوز. لا يزال وفدي ملتزما بالمشاركة البناءة في عمل هذه اللجنة من أجل تحقيق تطلعاتنا الجماعية بتحقيق السلام والأمن الدوليين.

**السيد سيبانغولي (زامبيا) (تكلم بالإنكليزية):**

أهنتكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم رئيسا لهذه اللجنة، كما أهنت أعضاء المكتب الآخرين. وأنا واثق أنه في ظل قيادتكم ستتكلل مهام اللجنة بالنجاح.

يؤيد وفد زامبيا البيانين اللذين أدلى بهما ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية وممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

إن المناطق الخالية من الأسلحة هي وسيلة هامة لتعزيز التعاون في الجهود العالمية لمنع الانتشار النووي. وأود في هذا الصدد أن أبلغ اللجنة بأن زامبيا قد صدقت على الأسلحة النووية على معاهدة إنشاء منطقة خالية من

ومع ذلك، لا تزال مخلفات الحرب غير المنفجرة تشكل مشكلة خطيرة، خاصة في المناطق الريفية المتاخمة للبلدان المجاورة التي تعاني من صراعات وحيث كانت حروب التحرير أكثر شدة. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بأي مساعدة في تحديد تلك المناطق المتضررة وتطهيرها.

وترحب زامبيا بالتصديق على اتفاقية الذخائر العنقودية من جانب بوركينافاسو وجمهورية مولدوفا، مما مكن من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. إن هذا التطور حدث مهم في جهود المجتمع العالمي نحو وقف الانتهاك الخطير للقانون الإنساني الدولي المرتبط باستخدام الذخائر العنقودية.

وبوصف زامبيا أحد البلدان المساهمة بقوات، فإنها تود أن تعرب عن قلقها إزاء عملية صنع القرار ولايات بعثات حفظ السلام. إن عدم الوضوح في الولايات يعرض غالبا للخطر حياة حفظة السلام. والحوادث الأخيرة التي تم فيها إطلاق النار على حفظة السلام وقتلهم على أيدي المتمردين أمثلة واضحة على المخاطر يواجهونها. لذلك أود أن أدعو مجلس الأمن إلى اعتبار استعراض ولايات بعثات حفظ السلام كجزء من نهج عالمي رئيسي لنزع السلاح.

وفي الختام، تعتقد حكومتي أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن الدوليين إلا من خلال إطار متعدد الأطراف. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل، سيدي الرئيس، أنه في ظل قيادتكم الجيدة، ستسهم اللجنة الأولى في تحقيق ذلك.

**السيد سكيبانوفيتش (الجيل الأسود)** (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم منصب رئيس اللجنة الأولى، وأن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من وفد الجيل الأسود. وأنا واثق أنه في ظل قيادتكم المقتدرة ستتكلل دورة هذا العام بالنجاح.

للمضي قدما نحو القضاء التام على خطر الحرب البيولوجية أو الكيميائية.

لا تزال مشكلة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تبعث على القلق البالغ لزامبيا. وازدادت هذه الحالة سوءا بسبب التجارة العالمية غير المنظمة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويوصف زامبيا بلدا ناميا محدود الموارد فقد اتسم تنفيذها لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بالبطء ولكن مع التصميم. لذلك، رحبت زامبيا دائما بالتعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي في هذه المسألة. وفي هذا الصدد، ترحب زامبيا بالمساعدة المقدمة من المركز الإقليمي المعني بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي والدول المجاورة، الذي زود زامبيا بألة لوضع علامة على إبرة السلاح الناري في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وستقطع آلة وضع العلامة على إبرة السلاح الناري شوطا طويلا في تعزيز دعم زامبيا لإنشاء نظام دولي لوضع علامات على جميع الأسلحة والذخائر.

ويسعدني أن أبلغكم أن الدراسة الاستقصائية الوطنية عن الألغام التي أجريت في بلدي من آب/أغسطس ٢٠٠٨ إلى تموز/يوليه ٢٠٠٩ خلصت إلى أن جميع المناطق الملوثة في بلدنا آمنة للنشاط العادي للإنسان. لقد تم تطهير زامبيا من جميع المناطق الملوثة قبل الموعد المحدد في إطار التزاماتنا بموجب اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام التي تمت المصادقة عليها في عام ٢٠٠١. وكان ذلك الإنجاز ممكنا بفضل الدعم الذي تلقتة زامبيا من الشركاء الثنائيين، ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية. كما تعرب زامبيا عن تقديرها للمساعدة التي قدمها الشركاء الآخرون في التعاون لتحقيق هذا الإنجاز.

لا يحتمل تأخيرات أخرى ويجب أن نواصل العمل من أجل إيجاد سبل مستدامة للتغلب على المأزق. وفي هذا الصدد، يرحب الجبل الأسود بمبادرة الأمين العام لعقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن هذه المسألة، ونؤيد تماما التوصيات وخطوات المتابعة التي تهدف إلى دفع جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف قدما. ونحن على ثقة بأنه لا يمكن الإسهام في إحلال السلام والاستقرار في الأجل الطويل إلا باتباع نهج متعدد الأطراف حيال قضايا الأمن.

وعلى الرغم من أن الجبل الأسود هو أصغر عضو في الأمم المتحدة، فقد اتخذنا جميع الخطوات اللازمة للانضمام إلى عضوية المنظمات والمعاهدات التي يمثل تعزيز السلم والأمن الدوليين هدفا لها. وفي آخر تطور من هذا القبيل، أفتخر بالإعلان عن أن الجبل الأسود كان من بين أول ٣٠ بلدا توقع اتفاقية الذخائر العنقودية وتصدق عليها، مما مكنها من دخولها حيز النفاذ لتصبح صكا دوليا ملزما قانونا. وفضلا عن ذلك، أود أن أشدد على أنه في الأسبوع الماضي، ومن خلال تدمير القنابل العنقودية المتبقية وعددها ٣٥٣، انتهى بلدي من عملية تدمير مخزونات من الذخائر العنقودية قبل وقت طويل من الموعد الزمني المحدد بموجب الاتفاقية. وهذا مجرد دليل آخر على التزام الجبل الأسود الراسخ بأداء دور فعال في الإسهام بشكل بناء في مجمل الجهود المبذولة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي.

وبخصوص إسهام الجبل الأسود في السلام والاستقرار على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، أود أن أشير إلى أن الجبل الأسود يرأس حاليا تدابير تحديد الأسلحة على الصعيد دون الإقليمي لعام ١٩٩٦، أو ما يسمى باتفاق المادة الرابعة. ويكفل هذا الاتفاق، الذي يعتبره الكثيرون قصة نجاح، الحفاظ على مستويات ملائمة للقوة الدفاعية في المنطقة، في حين يصبح في الوقت ذاته عنصرا أساسيا في

يؤيد الجبل الأسود تماما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أشدد على بعض النقاط التي هي موضع اهتمام بالغ بالنسبة لبلدي.

كان عام ٢٠١٠ عاما جيدا لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم الانتشار. فقد شهدنا تقدما كبيرا على عدد من الجبهات، بما في ذلك المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها واستعراض الوضع النووي الذي أجرته الولايات المتحدة ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة ودخول اتفاقية الذخائر العنقودية حيز النفاذ وبدء مفاوضات بشأن معاهدة لتجارة الأسلحة. وعلى وجه الخصوص، فإن خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لهذا العام ترسم طريقا للعمل من أجل إخلاء العالم من الأسلحة النووية.

والجبل الأسود يرحب ترحيبا حارا بهذه التطورات، ولكن من المؤكد أنه يتعين علينا الحفاظ على هذا الزخم وتعزيزه لكي نقترب من تحقيق أهدافنا النهائية المشتركة. وتحقيقا لهذه الغاية، أؤكد للجنة التزام الجبل الأسود التام بالتعاون والتنفيذ الشامل للنتائج المتفق عليها وجميع الآليات الأخرى ذات الصلة.

وعلى الرغم من تلك التطورات الإيجابية، لا يزال هناك بعض التحديات الخطيرة. ومن بين دواعي القلق الرئيسية المأزق الحالي في مؤتمر نزع السلاح الذي لم يتمكن من الدخول في مفاوضات فنية منذ ما يقرب من عقد ونصف. ومن المهم للغاية أن تبدأ الدول الأعضاء في المؤتمر مفاوضات على الفور بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية على أساس ولاية شانون لعام ١٩٩٥ وبشأن الضمانات الأمنية السلبية ونزع السلاح النووي وبشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. والموضوع

وأؤكد لكم التعاون الكامل لوفد بلدي من أجل إنجاح دورة هذا العام.

ويسر تيمور - ليشتي أن ترى الإنجازات الكبيرة والإيجابية العديدة في مجال نزع السلاح والتدابير والسياسات الأمنية الدولية التي تحققت في السنة الماضية. ومما يثلج صدورنا بشكل خاص توقيع المعاهدة الجديدة لتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من أجل إجراء مزيد من التخفيضات في أسلحتهما النووية الاستراتيجية والتعبوية، وهي معلم هام في مجال الأمن وعدم الانتشار النوويين، واعتماد وثيقة ختامية شاملة واستشرافية، بما في ذلك خطة عملها الموصى بها، في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي عقد في نيويورك في أيار/مايو. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره للسفير كاباكتولان، ممثل الفلبين، على جهوده الدؤوبة في إدارة أعمال مؤتمر الاستعراض والوصول به إلى نتيجة ناجحة.

وترحب تيمور - ليشتي بالمثل بجميع المبادرات من قادة العالم، بما في ذلك مبادرة رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، فخامة السيد باراك أوباما، الذي ألقى خطابا تاريخيا في براغ أعرب فيه عن التزام الولايات المتحدة بالسعي إلى إحلال السلام والأمن في عالم خال من الأسلحة النووية. وبالمثل، فقد أصدرت المملكة المتحدة تقريرا رئيسيا بعنوان "الطريق إلى عام ٢٠١٠: التعامل مع المسألة النووية في القرن الحادي والعشرين"، اقترح عملية من ثلاث مراحل لتحقيق المزيد من التقدم والشفافية والرقابة وتخفيض الأسلحة وخطوات لإخلاء العالم من الأسلحة النووية. وأخيرا وليس آخرا، نشير إلى اعتماد معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا في بانكوك في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

تحقيق مستوى عال من الاستقرار والتعاون والشفافية والثقة بين البلدان الأربعة الموقعة. وجرت حتى الآن إزالة أكثر من ٩٠٠٠ قطعة من الأسلحة الثقيلة.

ولكفالة التنفيذ الشامل والدقيق وكمؤشر على الالتزام بالأمن والتعاون الإقليميين، يقبل الجبل الأسود ويجري باستمرار، في جملة أمور، عمليات تفتيش تزيد على النسبة القطرية المقترحة، وذلك وفقا للأولويات الاستراتيجية لسياسته الخارجية. والجبل الأسود مصمم على مواصلة القيام بدور لتحقيق الاستقرار في منطقتنا.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الاتفاق سيساعد البلدان مساعدة كبيرة في مسيرتها على طريق التكامل الأوروبي والأوروبي - الأطلسي، وهو المنظور المشترك للمنطقة. وكما ذكرت سابقا، فقد ثبت أن النهج النموذجي لاتفاق المادة الرابعة يمثل عاملا بالغ الأهمية في تعزيز السلم والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ونحن على استعداد لتبادل خبراتنا بشأن تنفيذ هذه الآلية بهدف احتمال استخدامها وتطبيقها في حالات وظروف أخرى مماثلة.

ووفد الجبل الأسود يتطلع إلى الاشتراك في مناقشة القضايا التي ستدرج مستقبلا في جدول أعمال اللجنة الأولى، وهو مستعد للتعاون البناء في جميع الميادين. وأود أن أؤكد للجنة دعمنا لجهودها من أجل التنظيم الفعال لأعمالنا المقبلة وتحقيق نتائج ملموسة.

**السيد كويليو دا سيلفا (تيمور - ليشتي)**

(تكلم بالإنكليزية): في مستهل ملاحظاتي، أود أن أشرك في تهنئتك، سيدي الرئيس، أنتم وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأنا على ثقة بأنكم، بتجربتكم الثرية وحكمتكم الكبيرة، ستقودون الدورة الحالية إلى النجاح.

ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وعقدنا اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتيمور - ليشتي من الموقعين على اتفاقية حظر التجارب النووية وتعزز التصديق عليها في الوقت المناسب. ويدل هذا دلالة واضحة على التزام بلدي التزاماً مخلصاً وجاداً بالإسهام في قيم السلم والاستقرار والرفاهية العالمية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ودستور بلدي.

وفي الختام، تعترف تيمور - ليشتي بأن الإنجازات التي تحققت حتى الآن في مجالي نزع السلاح والأمن الدولي، بالرغم من كونها تشكل معالم مهمة، ينبغي أن تحت المجتمع الدولي على بذل المزيد من الجهود للوفاء بالتزامه ببلوغ الهدف النهائي المتمثل في السلم والأمن العالميين، باعتبار ذلك القوة الدافعة المؤكدة لتحقيق الرفاهية.

**السيد مورينخون (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):**  
أود أن أتقدم إليكم، سيدي الرئيس، وإلى أعضاء مكتبكم، بالتهنئة على انتخابكم. كما أود أن أعرب عن التعاون الكامل لوفد إكوادور على كفالة حسن سير أعمال اللجنة الأولى وبلوغ الأهداف الموضوعة لها.

ويؤيد وفد إكوادور البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا وشيلي بالنيابة عن حركة عدم الانحياز ومجموعة ريو، على التوالي. وبصفتي الوطنية، أود أيضاً الإدلاء بالبيان التالي في بداية أعمال اللجنة الأولى خلال الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

يرسي الدستور السياسي لإكوادور، الذي اعتمد عام ٢٠٠٨، سلسلة من المبادئ التي توجه أعمالنا على الصعيد الدولي. وأحد هذه المبادئ إعلان إكوادور أرضاً سلام. وبهذا المعنى، وإعراباً عن الاحترام التام والكامل لحقوق الإنسان، تعمل إكوادور على تعزيز السلم ونزع السلاح العالميين، وتدين تطوير أسلحة الدمار الشامل، وتمنع

وتعرب تيمور - ليشتي أيضاً عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وتؤيد البيان الذي أدلى به ممثل ميانمار بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومفادهما أن مسألة نزع السلاح والأمن يمكن معالجتها على الوجه الأمثل من خلال الدبلوماسية متعددة الأطراف. والطريقة الوحيدة المستدامة لتناول قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار والأمن الدولي هي حقا الدبلوماسية المتعددة الأطراف التي وجدت تجسيدا عمليا لها في الأمم المتحدة، وخاصة من خلال هذه اللجنة.

وتقر تيمور - ليشتي بأهمية عمل هذه اللجنة التابعة للجمعية العامة باعتبارها هيئة أساسية لمناقشة القضايا الراهنة المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي. وبالمثل، فإنها متدنى هام لإيجاد التآزر من أجل العثور على حلول لهذه القضايا، تتوخى إحلال السلام والأمن العالميين، باعتبارهما شرط لازماً للتنمية والازدهار. ونحن نؤمن جميعاً بأن التهديد المحلي للسلم والاستقرار على الصعيد المحلي في عالمنا المعولم يصبح تلقائياً تهديداً مباشراً للسلم والأمن العالميين. وبالتالي، ينبغي التعامل مع التهديدات المحلية من خلال آليات متعددة الأطراف تشمل أعضاء آخرين في المجتمع الدولي. وهناك أيضاً حاجة إلى إعداد استجابة متعددة الأطراف أكثر تماسكا وفعالية للتصدي لهذه التحديات بدلا من إدارتها على أساس محصص.

والتزاماً بهذا المبدأ، فإن تيمور - ليشتي، وعلى الرغم من أنها استعادت استقلالها في السنوات الثماني الماضية فحسب لدرجة أن جميع عناصر وجوانب عملية بناء الدولة تشكل أولويات، تعمل بجدية على توجيه جهودها صوب التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية التي تنظم نزع السلاح والأمن الدولي وتنفيذها. وقد صدقنا، تحديداً، على اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام واتفاقية الأسلحة الكيميائية

للمضي قدماً نحو حل سريع ومستدام يمكن هذه الهيئة من إثبات أهميتها في تحقيق الأهداف الحساسة والعاجلة التي تبرر وجودها.

وتناشد إكوادور الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك، فهذه المعاهدة تمثل حجر الزاوية لنظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار الدوليين. كما تحث جميع الدول على تنفيذ النتائج والتوصيات التي خرج بها مؤتمر أطراف معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة، المعقود في أيار/مايو الماضي، في سياق مسألتي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، والاستخدام السلمي للطاقة النووية وتنفيذ القرار ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط. كما تدافع إكوادور عن الحق الشرعي والثابت لكل دولة في تطوير الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية بدون تمييز.

وفي الوقت نفسه، نشير إلى الحاجة إلى إنشاء الوسائل الضرورية للتعاون بين الدول والمنظمات الدولية على تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية في الإطار الذي توفره لهذا الغرض الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفي سياق نزع السلاح وعدم الانتشار بكل جوانبه، تدعو إكوادور جميع الدول التي لم توقع وتصدق على معاهدة حظر التجارب النووية إلى أن تفعل ذلك بدون مزيد من التأخير. وينطبق ذلك بشكل خاص على الدول التي لا بد من توقيعها وتصديقها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. وفي الوقت نفسه، أسعدنا جداً في الأشهر الأخيرة أن العديد من البلدان أعطت إشارات تفيد بأنها تتحرك في هذا الاتجاه. إن دخول معاهدة الحظر حيز النفاذ سيساعد على جعل العالم أكثر أماناً، لأنها تقيد تطوير الأسلحة النووية. ولهذا السبب تعتبر جزءاً أساسياً من النظام الدولي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. كما ندعو الدول الأخرى

تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنوية وإنتاجها وتكديسها والاتجار بها، واستيرادها، ونقلها، وتخزينها واستخدامها. وتشكل هذه المسلمات الدستورية حجر الزاوية لسياسة إكوادور في مجال نزع السلاح، وتجسد مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتضيء الطريق نحو تحقيق هدف بلدي المتمثل في بلوغ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وبخاصة، صون السلم والأمن الدوليين.

وانطلاقاً من هذه الخلفية، تعتبر إكوادور أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يمثل جريمة ضد الإنسانية وانتهاكاً للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وميثاق الأمم المتحدة. إن مجرد وجود الأسلحة النووية في حد ذاته في بلد من البلدان يمثل تهديداً لسلامة الدول الأخرى وللسلم والأمن الدوليين، ولحياة الأبرياء من بني البشر.

والضمانة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هي نزع السلاح التام. غير أنه، إلى حين التمكن من تحقيق هذا الهدف، نرى أن من الضروري الشروع في مفاوضات، في إطار مؤتمر نزع السلاح، بشأن صك دولي ملزم قانوناً يؤمن عدم قيام الدول الحائزة لأسلحة نووية باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة أو التهديد باستخدامها. وفي ذلك الصدد، هناك حاجة ملحة إلى استكمال ضمانات الأمن السلبية بالبداية فوراً في مفاوضات لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية وغيرها من المتفجرات النووية، والقيام بجهود ملموسة لمنع حدوث سباق تسلح، بما في ذلك في الفضاء الخارجي.

وفي هذا السياق، لاحظت إكوادور بقلق، شأنها شأن البلدان الأخرى، الجمود في المرحلة الحالية لمؤتمر نزع السلاح. ونأمل أن تتوفر الإرادة السياسية لدى أعضاء المؤتمر

وفي هذا الصدد، وفي سياق هدف إكوادور الرامي إلى تحويل حدودها إلى مناطق وحدة فعلية واندماج آمن من خلال مشروعاتها الإنمائية الخاصة وتلك المشتركة مع جيرانها، تولي إكوادور أهمية كبيرة لكل الأنشطة الإنسانية لنزع الألغام التي تجري على طول حدودنا المشتركة مع بيرو. وتعتبر إكوادور المجتمع المدني الضحية الرئيسية للألغام المضادة للأفراد، وتدعو كل الدول التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية حظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام إلى أن تفعل ذلك.

وأخيراً، بالإضافة إلى كونها ترأس مؤقتاً اتحاد أمم أمريكا الجنوبية، شاركت إكوادور بنشاط مع دول المنطقة في تصميم آلية لبناء الثقة والتدابير الأمنية، بما في ذلك تدابير وضمانات ملموسة للتنفيذ، علاوة على بروتوكول للسلام والأمن والتعاون. وتستجيب هذه الأدوات للدعوة إلى تقوية أمريكا اللاتينية بصفقتها منطقة السلام التي أطلقها رؤساء دول أمريكا الجنوبية الاثني عشرة المنضوية في الاتحاد خلال اجتماعهم الاستثنائي لرؤساء الدول والحكومات في باريلوتشي بالأرجنتين العام الماضي.

وبناء على ذلك، تؤكد التزام حكومة إكوادور بالسلام وبنزع السلاح العالمي وبالأمن الدولي، في إطار الاحترام الكامل للقانون الدولي، وحقوق الإنسان، وميثاق الأمم المتحدة، وأكرر استعدادي الذي أعربت عنه منذ البداية للعمل مع اللجنة الأولى، التي تتولون رئاستها بكل اقتدار، سيدي الرئيس، من أجل بلوغ الأهداف التي يسعى المجتمع الدولي سعياً عاجلاً إلى تحقيقها.

**السيد كورستيان (غانا)** (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، بمشاركة الآخرين في التقدم بالتهنئة إليكم وإلى أعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم لإدارة شؤون اللجنة خلال هذه الدورة الخامسة والستين.

إلى المحافظة على الوقف الاختياري لإجراء تجارب الأسلحة النووية أو غيرها من التفجيرات النووية.

وبصفتنا دولة طرفاً في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، معاهدة تلاتيلولكو، تدعو إكوادور جميع الدول إلى بذل الجهود لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أرجاء المعمورة.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، تتشاطر إكوادور أهداف برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبالمثل، نرحب باجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بإبرام معاهدة بشأن تجارة الأسلحة المعقود في تموز/يوليه الماضي. وفي هذا الصدد، تعتبر إكوادور المفاوضات المقبلة بشأن هذه المعاهدة مهمة جداً على ضوء المخاطر الجدية المرتبطة بالاتجار غير المضبوط في هذه الأنواع من الأسلحة، سواءً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وعلى الأمن الجماعي للشعوب والدول.

واحتراماً لالتزامنا بنزع السلاح وبالسلم الدولي، وفي مراعاة صارمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، صدقت إكوادور على اتفاقية الذخائر العنقودية في أيار/مايو من هذا العام. وفي هذا الصدد، تناشد إكوادور، التي لم تمتلك أبداً هذه الأنواع من الأسلحة بسبب تداعياتها المحتملة على السكان المدنيين، الدول التي لم توقع على الاتفاقية وتصدق عليها أن تفعل ذلك، وأن تقدم لبلدان العالم خبراتها وقدراتها التقنية على تدمير ترساناتها من الألغام الأرضية المضادة للأفراد، وإزالة الألغام في المناطق الموبوءة بالألغام.

وبالنسبة لبلد نام مثل غانا، لا يزال الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل تهديداً لأننا الوطني واستقرارنا الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي، نظراً لارتباطه الوثيق بالإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والاتجار بالبشر، ضمن أشياء أخرى. ينبغي أن نستهدى بوحدة الهدف التي ظهرت خلال الاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين لنفعل الصواب من أجل شعوبنا بكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة.

وبالرغم من أنه لا شك في أن برنامج عمل الأمم المتحدة لعام ٢٠١٠ والبروتوكولات والاتفاقيات الإقليمية الأخرى المعتمدة فيما بعد قد اضطلعت بدور رئيسي في مكافحة شبح الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فإن ثمة عملاً كثيراً لا يزال يتعين القيام به. ولأجل تلك الغاية، نتطلع للمشاركة بفعالية وبصورة بناءة في الاجتماع المفتوح العضوية لفريق الخبراء الحكوميين المعني بتنفيذ برنامج العمل المزمع عقده في أيار/مايو ٢٠١١.

وتدعم غانا دعماً كاملاً التوصل إلى معاهدة لتجارة الأسلحة، ولذلك نحن راضون عن نتيجة اجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بمعاملة تجارة الأسلحة المعقود في نيويورك في تموز/يوليه. وننظر إلى وجود معاهدة قوية وفعالة لتجارة الأسلحة باعتبارها خطوة ضرورية لمنع عمليات نقل الأسلحة التقليدية إلى وجهات حيث يُرجح أن تُستخدم في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، وتغذية الصراعات وتعويق التنمية الوطنية أو الإقليمية. ويولي وفدي أهمية كبيرة لضرورة أن تتضمن المعاهدة نظاماً شاملاً لمراقبة حركة كل أنواع الأسلحة التقليدية والذخائر والمعدات المرتبطة بها عبر الحدود، وتغطية عمليات الاستيراد والتصدير والعبور والنقل من سفينة إلى سفينة والوساطة المتعلقة بجميع الأسلحة التقليدية. ومن الأهمية بمكان أن تسد المعاهدة جميع

وأود أن أؤكد لكم الدعم والتعاون الكاملين من وفدي في تصريفكم لواجباتكم.

ويؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية. ولا أود أن أكرر ما قاله الكثير من المتكلمين من قبلي، لكنني أريد فقط أن أدلي ببعض التعليقات بصفتي الوطنية.

لا شك في أن عام ٢٠١٠ قد شهد حتى الآن عدداً من التطورات الإيجابية والمشجعة في مجالي الأمن الدولي ونزع السلاح. أولاً، في أيار/مايو، التقى المجتمع الدولي في المؤتمر الثامن لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وتمكّن من تنحية الخلافات والمصالح الوطنية جانباً من أجل التوصل إلى حد أدنى من التوافق الذي تضمنته النتائج والتوصيات في القسم الخاص بإجراءات المتابعة في الوثيقة الختامية (NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)). ونرى أن على المجتمع الدولي أن يستغل نتيجة المؤتمر، وما انبثق منها من روح التعاون، من أجل كفالة اتخاذ إجراءات سياسية ملموسة لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في عالم خال من الأسلحة النووية.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٠، شهدنا الاحتتام الناجح للاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه من كل جوانبه. وليس من المغالاة في شيء تأكيد وفدي على أهمية هذا الاجتماع. ولأننا نأتي من منطقة فرعية خربت الخراب والفوضى الناجمتين عن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها، فإننا نظل مقتنعين بأنها تشكل حقاً أسلحة دمار شامل لشعوبنا.

وتود بوليفيا أن تؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلاً إندونيسيا وشيلي بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وعن مجموعة ريو، على التوالي.

وتؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات، استناداً إلى قناعاتها السلمية الثابتة التي نص عليها دستورها السياسي، التزامها بنزع السلاح النووي، إذ إنه الطريق الوحيد الذي يقود إلى السلام الدائم. ولن نمل أو نكل من ترديد أن الأسلحة النووية، بسبب قوتها التدميرية الجبارة وتأثيرها على المدى الطويل، هي أكثر الأفكار وحشية التي تفتق عنها ذهن البشر. وتملك الأسلحة النووية، المكدسة حالياً في ترساناتها، القدرة على تدمير الحياة على كوكب الأرض عدة مرات. وبالرغم من محدودية نتائج المؤتمر الثامن لأطراف معاهدة عدم الانتشار النووي لاستعراض المعاهدة، فإن المؤتمر قد شكل ملتقىً للتأكيد مجدداً على الحاجة إلى القضاء التام على الأسلحة النووية من خلال خطوات ملموسة في اتجاه نزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

ويعرب بلدي مجدداً عن انشغاله من حقيقة أنه حتى لو بقي بلد واحد يمتلك أسلحة نووية فستكون هناك دائماً بلدان أخرى تسعى لامتلاكها. ومادامت هذه الأسلحة موجودة فإن من المحتمل أن تُستخدم يوماً ما، سواء صدفةً أو عمداً، مما سوف يتسبب في تدمير الحياة الإنسانية وأمن الأرض.

وفي مناسبات عديدة، أعربت بوليفيا عن جزعها من بحوث أحرقتها اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار ونزع السلاح، وأكدت نتائجها أنه بعد ٢٠ عاماً على انتهاء الحرب الباردة، لا تزال هناك ٢٣ ألف رأس نووية على الأقل تبلغ قدرتها التفجيرية مجتمعة ١٥٠ ألف ضعف قبلة هيروشيما. وتملك الولايات المتحدة والاتحاد الروسي معاً

الثغرات التي تسمح بتسرب الأسلحة التقليدية من السوق المشروعة إلى السوق غير المشروعة.

كما نعلم موقفاً يرى بوجود أن تتضمن المعاهدة من الأحكام ما يكفل أن تظل عمليات نقل الأسلحة التقليدية تحت الرقابة الوطنية وأن تضمن الدول أن تخضع جميع العمليات الدولية لنقل الأسلحة التقليدية من ولاياتها لضوابط وتراخيص صارمة، بما يتماشى مع المعايير المتفق عليها عالمياً والقابلة للتحقق منها.

وتظل غانا متشبثة بالتزامها بالجهد العالمي للوصول إلى عالم خال من الأسلحة النووية. وبالتالي، فإن وفدي يرحب بدخول معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا - معاهدة بليندايا - حيز النفاذ، ويسره الإبلاغ عن أن الجهود مستمرة على المستوى الوطني للتصديق على المعاهدة في أسرع وقت ممكن عملياً. وبالمثل، يود وفدي أن يحث الدول الحائزة لأسلحة نووية، وبخاصة الولايات المتحدة وروسيا، أن تتخذ الخطوات اللازمة للتوقيع على معاهدة بليندايا والتصديق عليها، وأن تعمل مع البلدان الموقعة الأخرى على كفالة أن تظل منطقة أفريقيا خالية من الأسلحة النووية.

ويأمل وفدي أن تتسم هذه الدورة للجنة الأولى بمفاوضات حرة وصریحة ومنصفة. فعلى كمثلين لشعوبنا أن تثبت أننا ملتزمون التزاماً حقيقياً بالنهوض بقضية السلم والأمن ونزع السلاح دولياً من أجل تحقيق الرفاهية.

**السيد لويزا باريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات)**

(تكلم بالإسبانية): اسمحو لي، سيدي الرئيس، بأن أقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم لتولي قيادة عمل اللجنة الأولى، وأهنئ أيضاً أعضاء مكتبكم. ونحن متأكدون من أن قيادتكم ستكون ناجحة.

يمثل استجابة ملموسة تدعمها بقوة دولة بوليفيا المتعددة القوميات. كما تمثل زيادة المناطق الخالية من الأسلحة النووية استجابة ملموسة لمطلب تبديد الشبح النووي.

تتطلب كفالة المستقبل بشكل بناء تشجيع استخدام الطاقة النووية باعتباره من ركائز معاهدة عدم الانتشار، إلى جانب نزع السلاح، وعدم الانتشار. وفي هذا الصدد، تعترف دولة بوليفيا المتعددة القوميات بالحق الثابت للدول في استخدام الطاقة النووية وتطويرها للأغراض السلمية، في إطار المادة الرابعة من المعاهدة.

لقد تعززت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بتنفيذ تدابير لبناء الثقة في مجال الأسلحة التقليدية. وحينما فوائد كفاحنا من أجل تهيئة مناخ السلام وتوطيد الديمقراطية، مع توفر قدر أكبر من الشفافية والحوار بين بلدان نصف الكرة الأرضية الذي نعيش فيه.

وفي هذا السياق، تظل بوليفيا حازمة في التزامها ببرنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بكل جوانبه، الذي شكّل حجر الأساس على الصعيد الدولي لمكافحة التجارة غير المشروعة في هذه الأسلحة. وعلى الصعيد الداخلي، نقوم أيضاً بتعزيز قدراتنا الوطنية والمؤسسية للتعامل مع هذه المسألة. وفيما يخص تجارة الأسلحة، شارك بلدي بنشاط على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، على اعتبار أن التجارة غير المسؤولة والضعيفة التنظيم في الأسلحة تزيد من التوترات، وانتهاك حقوق الإنسان، وتشكل انتهاكاً واضحاً للقانون الإنساني الدولي.

كما يساورنا القلق الشديد إزاء تنامي الإنفاق العسكري عالمياً. إننا ندعو إلى السلام ونلتزم بتلك القضية النبيلة؛ بيد أن هذا الاتجاه المحيّر لتخصيص الموارد لتمويل الدمار يناقض الحاجة الغالبة إلى تكريس كل الجهود للقضاء

أكثر من ٢٢ ألف رأس نووية، بينما تمتلك فرنسا والمملكة المتحدة والصين والهند وباكستان وإسرائيل ما مجموعه ١٠٠٠ رأس تقريباً. ولا يزال نحو نصف الرؤوس النووية في حالة جاهزية تشغيلية، ولدى كل من الولايات المتحدة وروسيا أكثر من ٢٠٠٠ سلاح في حالة تأهب قصوى، جاهزة للنشر فوراً في إطار زمني محدد عقب اتخاذ القرار في حالة التأكد من وقوع هجوم.

إن توقيع رئيسي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على المعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية خطوة إيجابية. وقد حان الوقت لهذه الإرادة أن تتعمق وأن تنمو، حتى نعيش في عالم خال من الأسلحة النووية. ومن أولى الخطوات الملموسة الممكنة إجراء خفض محسوس بحلول عام ٢٠١٥ يبلغ ٥٠٠ رأس نووية في ترسانات كلا البلدين. وينبغي للدول الأخرى الحائزة لأسلحة نووية أن تظهر التزاماً صريحاً بخفض أسلحتها النووية بمقدار النصف خلال الفترة نفسها. إن تحقيق حد أقصى من الرؤوس النووية قدره ١٥٠٠ رأساً نووية يمثل خفضاً بنسبة ٩٣ في المائة من المخزونات الحالية بحلول عام ٢٠١٥.

وتمثل هذه التدابير، يمكننا أن نبلغ، بنهاية عام ٢٠٢٠، الهدف الذي تنشده كل الإنسانية وهو عالم خال تماماً من الأسلحة النووية. كما سوف يؤدي هذا سريعاً إلى وقف جميع التجارب النووية. وبهذه الطريقة فقط نستطيع كفالة استمرار وجود الجنس البشري ووجود أمن الأرض.

ونشعر نحن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية بالتهديد المستمر الذي يشكله الذين يواصلون تطوير ترساناتهم النووية وتحديثها على حساب جو السلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، فإن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، تمشياً مع قرار مجلس الأمن ٤٨٧ (١٩٨١) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة،

الأسلحة التقليدية، تمثل أيضاً خطراً كبيراً على الأمن الدولي. وبمثل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسهولة الحصول عليها مشكلة ليس فحسب لصون السلم والأمن، بل أيضاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان.

ولهذا السبب تولي إريتريا أهمية كبيرة لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه بجميع جوانبه، وتعتقد أنه لم يوجد صك أفضل يؤدي الغرض منه منذ اعتماده عام ٢٠٠١. ومع وضع ذلك في الاعتبار، يرحب وفدي بالنتيجة الناجحة للاجتماع الرابع الذي تعقده الدول كل سنتين، المعقود في تموز/يوليه، بشأن تنفيذ برنامج العمل. ويسر وفدي أن يؤكد مجدداً أن إريتريا تلتزم التزاماً عميقاً بالجهود الدولية الرامية إلى الحد من الأسلحة، وعدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. وعلى هذا الأساس، فإن إريتريا من الدول الأطراف في العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالحد من الأسلحة. ويلاحظ وفدي باهتمام كبير الإشارات الإيجابية التي ظهرت في الأشهر الأخيرة، ويأمل أن يتحقق تقدم ملموس في اتجاه نزع السلاح النووي.

ومن المشجع أن نرى، ضمن أمثلة أخرى، تجدد العزم على تحقيق هدف جعل العالم خالياً من الأسلحة النووية؛ واعتماد برنامج العمل الهادف إلى تنشيط مؤتمر نزع السلاح بتوافق الآراء؛ والاختتام الناجح للمعاهدة الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية؛ ومؤتمر أطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة؛ وانعقاد مؤتمر قمة الأمن النووي. ووفدي مقتنع بأن التقدم الكبير المحرز في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح والمضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف،

على الفقر والجوع. وتلتزم دولة بوليفيا المتعددة القوميات بتعددية الأطراف، وستظل تبذل كل جهد ممكن من أجل دعم الآليات الهادفة إلى تخليص العالم من حدوث سباق تسلح. ونستطيع الآن أن نصدق على اتفاقية الذخائر العنقودية.

ويمكن للقرن الحادي والعشرين أن يكون قرن الاستجابة لقضية السلام، وقرن الاستجابة بالقضاء على كل أنواع أسلحة الدمار الشامل، وقرن الاستجابة بمساعدة المتضررين والمهمشين، وقرن الاستجابات التي تستطيع أن تكفل الرخاء لأمننا الأرض.

**السيدة هيلي (إريتريا) (تكلمت بالإنكليزية):**  
اسمحوا لي في البداية، سيدي الرئيس، بأن أشارك الممثلين الذي تكلموا قبلي في التقدم إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيساً للجنة الأولى في دورتها الخامسة والستين. كما أود أن أعتنم هذه الفرصة لأهنئ أعضاء المكتب الآخرين. كما أعرب عن خالص تقديري لسلفكم، السفير كانسيلا ممثل أوروغواي، الذي اضطلع بنجاح بقيادة عمل اللجنة خلال الدورة الرابعة والستين. وسمحوا لي مرة أخرى بأن أعتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر إلى السفير سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، على بيانه الاستهلاي.

يؤيد وفدي تأييداً كاملاً البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز والبيان الذي أدلى به ممثل نيجيريا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

في عام ٢٠١٠، كما كان الحال دائماً، تصدرت المسائل المتعلقة بالأمن الدولي ونزع السلاح والحد من الأسلحة ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل جدول الأعمال الدولي. وبينما لا تزال تحديات نزع السلاح وعدم الانتشار تشكل أكبر تهديد للسلم والأمن الدوليين، فإن أدوات الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك الأسلحة البيولوجية وكذلك

فريد يبدو أنه يؤكد على الحاجة إلى بث الحيوية في دبلوماسية نزع السلاح ومنع الانتشار المتعددة الأطراف على الصعيدين العالمي والإقليمي على السواء. ومن بين العوامل المساهمة في ذلك الزخم نلاحظ الدعم المتزايد لخطة الأمين العام الخماسية لنزع السلاح النووي، والتوقيع في نيسان/أبريل على المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، والتوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في أيار/مايو.

ونلاحظ أيضا أنه مع دخول اتفاقية حظر الذخائر العنقودية حيز النفاذ في ١ آب/أغسطس ٢٠١٠ تكون إحدى أشد احتياجاتنا الإنسانية إلحاحا منذ الحرب العالمية الثانية قد عولجت على المستوى العالمي. أما في منطقتنا نحن، فإنه لمن دواعي سعادتنا الغامرة أن نبلغ بأننا نستطيع أن نعلن الآن، بعد اكتمال خطة إزالة الألغام الوطنية في نيكاراغوا بنجاح، أن المكسيك وأمريكا الوسطى أصبحت منطقة خالية من الألغام الأرضية المضادة للأفراد.

وبالإضافة إلى النجاحات التاريخية تلك خطت دول أعضاء كثيرة، منها كوستاريكا، خطوة مفاهيمية هامة في فهمها للسلام والأمن باتجاه التركيز على العلاقة المتبادلة بين الأمن والتنمية. وقد عرّف وفد تركيا تلك العلاقة المتبادلة بوضوح في الورقة المفاهيمية التي قدمها يوم ٢٣ أيار/مايو في اجتماع قمة مجلس الأمن المكرس لكفالة اضطلاع المجلس بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين (S/2010/461) وكذلك في البيان الرئاسي الذي صدر في نهاية ذلك الاجتماع (انظر S/PV.6389). وإن كوستاريكا ترحب بالبيان الرئاسي ذاك وتقدر على وجه التحديد أن المجلس

الذي دعا إلى عقده الأمين العام في ٢٤ أيلول/سبتمبر، سيمكن المجتمع الدولي من التحرك إلى الأمام بعزم متجدد وصولاً إلى عالم خال من الأسلحة النووية.

وهناك شبه اتفاق عالمي على أن تعددية الأطراف وحدها هي التي تمكن المجتمع الدولي من التصدي للتحديات التي نواجهها، بما في ذلك التهديدات التقليدية والجديدة للسلم والأمن والاستقرار. ويمثل تعزيز الأمم المتحدة وتنشيطها وإصلاحها بصورة أكبر أداة لا غنى عنها في سعي الإنسانية إلى نزع السلاح، والقضاء على أسلحة الدمار الشامل، وإنهاء التهديد الذي تمثله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة للبلدان النامية، ووضع نهاية لشبح الإرهاب والظواهر المماثلة. إن ثمة زخماً يتكون، وإن لم يكن بنفس الوتيرة التي نأملها، ويجب أن يكون المجتمع الدولي مستعداً للاستفادة من الفرص التي تنشأ للتأكد من أنها تؤتي أكلها.

واسمحوا لي بأن أختتم بياني بأن أعلن تأييد وفدي للمطالب الداعية إلى أن يتواصل، بنية حسنة، الالتزام المتجدد بنزع السلاح، وأن يصل إلى نتيجة المنطقية، حتى يتسنى توجيه قدر كبير من المبالغ المخصصة حالياً للإنفاق العسكري نحو جهود التنمية.

**السيدة شان (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية):**

ترحب كوستاريكا بانتخابكم، سيدي، لقيادة اللجنة الأولى وتهنئكم وأعضاء المكتب الآخرين بهذه المناسبة. وإننا لواثقون بأنكم ستوجهون دفة أعمالنا نحو النجاح. ونتعهد، كالعهد بنا دائماً، بالمساهمة في المداولات بروح بناءة.

يعلن وفدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل شيلي بالنيابة عن مجموعة ريو.

لقد أوضح السفير سيرجيو دوارتي، بصفته الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، في بيانه الافتتاحي، وهو ما كررته وفود كثيرة، أن النظام الدولي يتمتع الآن بزخم

العسكري في عام ٢٠٠٩، في حين أن ٩ بلدان من البلدان الـ ١٠ التي أنفقت أعلى نسبة على التسليح واصلت الإنفاق، رغم الأزمة، على نفس الوتيرة في نفس السنة.

وتشعر كوستاريكا بقلق خاص من أن أمريكا اللاتينية ربما تكون على وشك الدخول في سباق للتسلح، بدون أي حاجة يمكن تبريرها. وإيماننا من كوستاريكا بأن التعاون الدولي ينبغي ألا يغفل البعد الأخلاقي للإنفاق العام، فإنها تواصل تذكير مجلس الأمن بالحاجة إلى التقيد بواجبه بموجب المادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة بتعزيز "إقامة السلم والأمن الدوليين وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الإنسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح". وعلى نفس المنوال نؤيد أيضا حملة "تسقط الأسلحة"، التي انبثقت من مبادرة من شبكة الأديان من أحل السلام، مثلما نؤيد أهدافها المعلنة الثلاثة: تحريم الأسلحة النووية ووقف انتشار وإساءة استخدام الأسلحة التقليدية وإعادة توجيه ١٠ في المائة من الإنفاق العسكري لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥.

المشكلة الثانية التي أود التطرق إليها هي العنف المسلح، المرتبط في الأغلب بالجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات. فالعنف المسلح يتسبب في مقتل ٢٠٠٠ إنسان كل يوم - شخص واحد كل دقيقة. ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ما يقرب من ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أمريكا اللاتينية يصرف على التكاليف الاقتصادية لذلك العنف، وإن الحالة في بعض المناطق الفرعية، مثل أمريكا الوسطى، أكثر مدعاة للجزع.

إن الأسلحة - كل الأسلحة - تعتبر من وجهة نظر كوستاريكا أجهزة تطلق شرارة العنف، وبالتالي فإن العنف أصبح عقبة فعلية في طريق التنمية. وكانت رئاسة جمهورية كوستاريكا، فخامة السيدة لورا شينشيبلا، قد عرضت موقفنا

"يشدد أيضا على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، مع مراعاة أن التنمية والسلام والأمن وحقوق الإنسان أمور مترابطة يعزز بعضها بعضا". (S/PRST/2010/18، ص ١)

إن الاعتراف بتعددية أبعاد الأمن والسلام وبكونهما مترابطين يرسم مسارًا جديدًا سليمًا لمناقشاتنا في هذه اللجنة والمحافل الأخرى المنخرطة في دبلوماسية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ولكنه يبين، في المقام الأول، أنه يوجد عدد من العقبات التي تعترض طريق الأمن والتنمية، من بينها الإنفاق العسكري المفرط، والاتجار المحظور بالأسلحة، ووجود الأسلحة النووية، على سبيل المثال لا الحصر. وسمحوا لي أن أركز بياني على المشاكل الثلاث هذه.

رغم أن كوستاريكا كانت أول بلد في العالم يصبح منزوع السلاح بصورة كاملة، فإنها لا تريد أن تضرب عرض الحائط بشواغل الأمن والدفاع المشروعة التي تراود الدول الأعضاء الأخرى، ولا بما يراه الكثيرون من ضرورة تكبد نفقات عسكرية تكون متناسبة ومعقولة ويمكن تبريرها. إن ما تشكك فيه كوستاريكا هو النفقات العسكرية التي تعتبر مفرطة، لا سيما في ظل الأزمة الاقتصادية والمالية الدولية الحالية، التي ينبغي للحكومات أن تعيد أخلاقيا ترتيب أولويات إنفاقها وتعاونها الدولي. وإن النفقات العسكرية الدولية في عام ٢٠٠٩، التي يقدرها معهد استكهولم لبحوث السلام الدولي بـ ١٥٣١ بليون دولار، غنية عن البيان. فهي تشكل زيادة بنسبة ٦ في المائة بالأرقام الحقيقية مقارنة بعام ٢٠٠٨ وزيادة بنسبة ٤٩ في المائة من عام ٢٠٠٠. وإذا نظر المرء إلى الإنفاق العسكري من زاوية أخرى فسيجد أنها تمثل ما يقرب من ٢,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩ على صعيد الكرة الأرضية. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى المعهد، زادت كل منطقة من مناطق العالم - مع استثناء وحيد هو منطقة الشرق الأوسط - من إنفاقها

الحظر الشامل للتجارب النووية. وكوستاريكا يسرها كون مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة قد سلط الضوء على خطة الأمين العام ذات النقاط الخمس لنزع السلاح النووي، التي تقترح، من بين أمور أخرى، أن تنظر الأطراف في إمكانية التفاوض على اتفاقية إطارية للأسلحة النووية.

وكوستاريكا فخورة بكونها قد عملت مع خبراء المجتمع المدني في إعداد نموذج لاتفاقية الأسلحة النووية كانت قد رفعتها في عام ١٩٩٧ إلى الأمين العام (A/C.1/52/7) ونسخة منقحة منه في عام ٢٠٠٧ إلى الجمعية العامة (A/62/650). وتؤمن كوستاريكا بأن الوقت قد حان لاتخاذ الخطوات الضرورية لتمهيد الطريق إلى اتفاقية تحظر الأسلحة النووية تكون عالمية وملزمة قانونا. لقد سبق أن فعلنا ذلك بحظر الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية؛ وقد آن أوآن فعله مع الأسلحة النووية. إن القاسم المشترك بين جميع أسلحة الدمار الشامل هذه هو أن استخدامها يشكل خرقا للقانون الإنساني الدولي.

نزع السلاح ليس حدثا منعزلا؛ بل هو عملية تؤثر على مصالحنا جميعا وتمس بها. ورغم التقدم المحرز في مجالات أخرى فإن القلق يساورنا من أن مؤتمر نزع السلاح ينظر إلى نزع السلاح من وجهة نظر التسليح وليس من وجهة نظر إنسانية، التي يجب أن تسود. وتبعا لذلك، يؤمن بلدي بأن الصعوبات التي يواجهها مؤتمر نزع السلاح لا تكمن في جدول أعماله أو برنامج عمله وإنما في افتراضاته ونهجه ذات التوجه العسكري، وفي حقيقة أن الحالة لن تتغير ما لم يغير المؤتمر منظوره الأساسي وأساليب عمله. ولقد حان الوقت في جميع مجالات نزع السلاح للتخلص من النموذج العسكري الخاضع للأمن والتقدم صوب نهج قائم على التنمية البشرية والتحرر والتسامح والفرص وسيادة القانون.

بوضوح أثناء المناقشة العامة في الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة عندما قالت:

إن تخزين ونقل الأسلحة، ولا سيما الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية (البيولوجية)، لا يمثل تهديدا لسلام البشرية وبقائها فحسب، بل هو أيضا اعتداء على التنمية. (A/65/PV.11، ص ٢٧)

ومما يبعث على التشجيع لدينا الخبرة التي اكتسبتها بلدان أوروبا الغربية واليابان في هذه المسألة، لأنها تؤكد اعتقادنا بوجود صلة بين تشريعات الضوابط على الأسلحة وانخفاض معدلات جرائم القتل.

ومن أجل استحداث ترتيبات دولية لمراقبة تدفق الأسلحة نحو بلداننا تضافرت كوستاريكا مع ستة بلدان أخرى في النهوض بوضع معاهدة للتجارة بالأسلحة بمثابة صك ملزم قانونا لتدوين واجبات الدول الحالية ضمن تشريعات دولية تحكم الاتجار بالأسلحة. ومن شأن هذه المعاهدة لا أن تنظم ذلك الاتجار وتنهض بالشفافية فحسب؛ وإنما أن تشمل أيضا عنصر أمن بشري أقوى، فتحرم بيع الأسلحة للجماعات أو الأفراد عندما يتوفر سبب كاف للاعتقاد بأن تلك الأسلحة ستستخدم في انتهاك حقوق الإنسان أو خرق القانون الإنساني الدولي. ومما يتسم بالحيوية التسريع في عملية التفاوض من أجل هذه المعاهدة واستدراج مساندة جميع الدول لها. وبلدي، شأنه شأن بلدان كثيرة أخرى، يعمل على إدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كقائمة من الأسلحة التقليدية.

ومن منظور بلدي إلى الأسلحة النووية فإن تلك الأسلحة تشكل تهديدا يوميا متواصلا للحضارة الإنسانية. ولذلك السبب ننادي بتصنيفها التامة وبالانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتطبيق معاهدة

بأقل قدر من تحويل موارد العالم البشرية والاقتصادية إلى الأسلحة.

إن الموارد الضخمة، البشرية والمادية على السواء، المخصصة للأغراض العسكرية لا تصرف الاهتمام فحسب عن مهام التنمية البشرية الأصيلة والكفاح ضد الفقر وإنهاء الأزمة الدولية الحالية، وإنما تعرقل أيضا النهوض بتلك المهام. وكان البابا بولص السادس الراحل قد ذكر في خطابه في بومباي في عام ١٩٦٤ أنه يمكن تحويل بعض الموارد المخصصة للإنفاق العسكري لاستخدامها في تأسيس صندوق عالمي للبرامج الإنمائية يعود بالفائدة بصورة خاصة على الفقراء. ومن أسف أن ذلك المشروع لم ير النور حتى الآن، رغم أن كل ما يتطلبه هو أن تتفق الدول بصورة جماعية على تعبير ينم عن حسن النوايا فتقدم مساهمة في السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتصل بالأسلحة النووية، يبدو، من ناحية، أن لهجة بعض البلدان قد تغيرت بما قد يوحي بالرغبة في قلب صفحة الماضي وتجاوز فكرة الردع باعتباره ركيزة للعلاقات الدولية؛ ولكن يبدو، من ناحية أخرى، أن من الصعب تحقيق تغيير حقيقي في السياسات العامة وفي الإجراءات. فالتخفيضات الاستراتيجية في الترسانات النووية خطوات مهمة، ولكنها تظل قاصرة إن لم تتابع داخل سياق نزع السلاح العام الفعال، المنفذ بحسن نية، على الصعيد المتعدد الأطراف وعلى الصعيد الدولي.

ما انفك الكرسي الرسولي يبذل قصارى جهده ويشجع الدول على تكثيف جهودها هي، بهدف المساعدة في دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ والترويج للمفاوضات الرامية إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وعقد اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وكانت محكمة العدل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة للمراقب الدائم للكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة شوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يتكلم فيها وفدي في اللجنة، اسمحوا لي بأن أنضم إلى الآخرين في تهنئتك، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين، بمناسبة انتخابكم.

عام ٢٠١٠ يعطي بعض الأمل في ميدان نزع السلاح وتحديد الأسلحة، وهو ما ينبغي الترحيب به، ولكن ذلك الأمل ربما تغطي عليه التهديدات التي يتعرض لها الأمن والسلام والتي تظل تشغل بال المجتمع الدولي. إن السياسات التي تنهض بنزع السلاح وتحديد الأسلحة تعبر عن فكرة حول نظام تتوق إليه شعوب العالم. ولهذا السبب تتسم تلك السياسات بأهمية حاسمة في تقرير مصير الجميع، وهي لا يمكن قصرها على استراتيجية واحدة منفردة. لذا فإن تجديد الجهود على المستويات الوطني والإقليمي والدولي مطلوب. وينبغي أن تشتمل تلك الجهود على القيم السليمة وتفكيراً منطقياً حيويًا ورؤية سياسية كاملة تنم عن فهم للصلة بين نزع السلاح وتنمية الشعوب.

وحسبما ذكرت ممثلة كوستاريكا في وقت سابق اليوم، بلغت نفقات العالم العسكرية في عام ٢٠٠٩، استناداً إلى المعلومات التي قدمتها الدول، ١ ٥٣١ بليون دولار، ما يمثل زيادة بالأرقام الحقيقية بنسبة ٦ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٨ وزيادة بنسبة ٤٩ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٠. هذه أرقام مذهلة، وبخاصة في ضوء ميثاق الأمم المتحدة الذي يسعى إلى تثبيت أسس الأمن والسلام لا على توازن الرعب وإنما على الاحترام التام للحقوق والحريات الأساسية للأفراد والشعوب. وعلاوة على ذلك يحث ميثاق الأمم المتحدة الدول على النهوض بإقامة وصون السلم والأمن الدوليين

وفي ميدان الأسلحة التقليدية يبدو أن تطورات جديدة باهتمامنا قد حدثت وأنها تستحق اتخاذنا إجراءات ملموسة بشأنها. ففي ١ آب/أغسطس بدأ سريان اتفاقية الذخائر العنقودية التي بموجبها أصبحت الذخائر التي تنتسب في ضرر غير مقبول للمدنيين محظورة. وهذا الصك الدولي، وهو ثمرة عملية أوسلو، يتيح الآن الاستجابة الصحيحة تجاه الضحايا الكثرين الذين عانوا وما زالوا يعانون من الآثار المأساوية لهذا النوع الرهيب من الأسلحة.

ولأول مرة ينص صك لنزع السلاح وتحديد الأسلحة على أن حصول الضحايا على المساعدة يعتبر حقا من الحقوق. وهكذا فإن الاتفاقية تلزم الدول الأطراف باستعراض سياساتها الوطنية وهياكلها وآلياتها المعنية بحقوق الإنسان والتنمية وتقديم الرعاية للمعوقين. وفي ضوء هذا التطور الكبير نوّه البابا بندكت السادس عشر بكيفية تدليل المجتمع الدولي على تمتعه بالحكمة والبصيرة والمهارة في السعي إلى نتيجة هامة في ميدان نزع السلاح والقانون الإنساني الدولي.

ويشجع الكرسي الرسولي على إضفاء العالمية على اتفاقية الذخائر العنقودية والبدء في تطبيقها فعلا، لا سيما وأنها تجعل من تقديم المساعدة إلى الضحايا أولوية وهدفا عاما. وإن امتناع بعض الدول عن التقيّد بهذا الصك دفع بالبعض إلى النظر في إمكانية اعتماد بروتوكول إضافي مخصص للاتفاقية الخاصة بأسلحة تقليدية معينة. وإذا كانت النية وراء ذلك تعزيز الرعاية للضحايا، فإن هذا الاقتراح يمكن أن يؤخذ في الاعتبار. ولكننا يجب ألا نقلل من الخطر من أن تطبيق معايير مزدوجة قد يجعل المنجزات على المستويين الإنساني والعسكري لا فائدة لها.

ويتصل عنصر آخر من جدول الأعمال المعقد لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بالعمل التحضيري للتفاوض على

الدولية، في فتواها في عام ١٩٩٥ بشأن شرعية استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، قد أكدت بوضوح أن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها يتعارض عموما مع قواعد القانون الدولي المنطبقة في الصراعات المسلحة، ويتعارض على وجه التحديد مع مبادئ وقواعد القانون الإنساني. هذا مبدأ أساسي لصالح الأمن والسلام ولصالح بقاء الجنس البشري بالذات.

قطاعا الأسلحة البيولوجية والكيميائية يظان أيضا مصدر قلق جسيم. وفي المقام الأول، تكمن النقطة الأشد مدعاة للجزع، في الميدان البيولوجي، في عدم وجود أي نظام للرصد الدولي لأمن المختبرات وحمايتها ولضمان الاستخدام المدني السلمي للتكنولوجيا البيولوجية التي تحترم حقوق جميع أفراد بني البشر. واستنادا إلى ذلك، ينبغي النظر بعين العطف إلى الولاية الصادرة عن الجمعية العامة إلى الأمين العام بالتحقيق في قضايا الاستخدام المحتمل من قبل الدول للتكنولوجيا البيولوجية بما يتعارض مع القانون الدولي. وهذا الحل يسد الفجوة على الأمد القصير، وإن كان لا يكفي وحده بدون المراقبة الدولية.

ثمة جانب آخر يتسم بأهمية عظيمة في الميادين البيولوجي والكيميائي والنووي كلها وهو التداخل بين البعدين المدني والعسكري وإمكانية تداخل الاستخدامات المزدوجة للمواد والتكنولوجيا والمعارف. ولا بد من ضرب التوازن بين الضرورة العسكرية المشروعة والمصالح الأخلاقية العلمية والطبية والتجارية. ولا بد أيضا من التسليم بأن نظم مراقبة الصادرات المتعددة الأطراف ليست سوى استجابة جزئية. وبالتالي فإن من الأهمية بمكان وضع المخاطر الحقيقية في الاعتبار وضرورة تعريف القيود والتدابير لا على أساس طوعي أو من وجهة نظر تجارية فحسب، وإنما أيضا بما يتماشى مع متطلبات السلم والأمن الدوليين.

الوثيقة A/C.1/65/CRP.1. وهو متوفر أيضا على الموقع الشبكي QuickFirst.

وهذه المرحلة ستغطي الفترة من يوم الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى يوم الاثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقد تم تخصيص ما مجموعه ١٠ جلسات لذلك الغرض. وفي حالة ما إذا أكملت اللجنة مناقشتها العامة قبل الموعد المحدد، أي قبل نهاية يوم الثلاثاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، فإنني اقترح أن نبدأ مرحلة النظر حسب المواضيع في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، بمناقشة حول أعمال متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الماضية ثم نتقل إلى عرض التقارير.

وفي إعداد الجدول الزمني الإرشادي استرشدتُ إجمالاً بالممارسة التي اتبعتها اللجنة في دورتها السابقة. ومثلما هو مبين في الوثيقة A/C.1/65/CRP.1، سنبدأ بمرحلة المناقشة المواضيعية من عملنا بالنظر في متابعة القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها الماضية وقيام الممثل السامي لشؤون نزع السلاح بعرض التقارير. وهذا النقاش سيجري في جلسات غير رسمية. وإذا احتتمنا مناقشتنا العامة قبل الموعد المحدد في ظهر يوم الثلاثاء، فيمكننا أن نستمع إلى التقرير في وقت لاحق من بعد ظهر يوم الثلاثاء.

وبالنسبة إلى ما تبقى من مرحلة المناقشة المواضيعية، أود أن أقترح أن نُجري مناقشاتنا الخاصة بالمرحلة الثانية من عمل اللجنة بالطريقة التالية.

أولاً، أثناء الأسبوع الأول من مرحلة المناقشات المواضيعية سيخصص الشطر الأكبر من جلسة الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر لتبادل الآراء مع الممثل السامي لشؤون نزع السلاح والمسؤولين الرفيعة المستوى الآخرين حول حالة الأمور الراهنة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح ودور المنظمات الدولية المكلفة بولايات في هذا

معاهدة دولية للتجار بالأسلحة. وإن الكرسي الرسولي يساند ويشارك في هذه العملية الهامة، مدركاً بوضوح حقيقة أن الأسلحة لا تساوي بأي حال البضائع الأخرى في السوق. وتترتب على امتلاك الأسلحة وإنتاجها والتجار بها آثار أخلاقية واجتماعية، ولا بد من إخضاعها للضوابط وإيلاء الاهتمام الواجب للمبادئ المحددة للنظام الأخلاقي والقانوني.

أخيراً، تستحق المؤسسات والوكالات المتخصصة في نزع السلاح وتحديد الأسلحة اهتماماً خاصاً. ويبدو أن مؤتمر نزع السلاح قد مر في السنوات الأخيرة بأزمة حولته إلى جهاز أقل إنتاجاً وعاجز عن الاتفاق على جدول أعمال ذي مغزى. وقد أسفر ذلك عن البحث خارج إطار مؤتمر نزع السلاح، وبمشاركة منظمات غير حكومية، عن حلول بديلة تمخضت عن اعتماد اتفاقية حظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد ومؤخراً عن اتفاقية الذخائر العنقودية.

وينظر الكرسي الرسولي بعين العطف إلى هذه التجارب بقدر ما تؤدي إلى التأمل في إصلاح المؤسسات الدولية وتعويضها، وبصورة أعم، إصلاح وتعويض محافل الدبلوماسية المتعددة الأطراف. والمطلوب من المجتمع الدولي أن يجد حلولاً حقيقية عملية لبلوغ الأهداف المنشودة، ومنها نزع السلاح الكامل.

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة الصباحية.

## برنامج العمل

**الرئيس (تكلم بالإنكليزية):** فيما يتصل بالإعداد للمرحلة الثانية من عمل اللجنة، أي المناقشة الهيكلية لمواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والبت فيها، تم توزيع جدول زمني إرشادي على اللجنة في الجلسة التنظيمية المعقودة يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر في

وصباح يوم الخميس، ٢١ تشرين الأول/أكتوبر، سنتناول موضوع نزع السلاح والأمن على الصعيد الإقليمي. وستُجري مناقشة تفاعلية مع فريق يتألف من رئيس فرع نزع السلاح الإقليمي. يمكنكم شؤون نزع السلاح ومدراء مراكز الأمم المتحدة الإقليمية الثلاثة للسلام ونزع السلاح.

ويوم الجمعة، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، سنتناول، بعد الظهر، موضوعي أسلحة الدمار الشامل الأخرى والفضاء الخارجي (جوانبه المتعلقة بنزع السلاح).

وبعد ظهر يوم الاثنين ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، سيقدم عدد من المنظمات غير الحكومية عروضاً أمام اللجنة.

وكما يتبين من الملاحظة في أسفل الوثيقة A/C.1/65/CRP.1، أعترت تقسيم الجلسات إلى جزأين ليتسنى للجنة أن تستغل إلى الحد الأقصى الوقت المخصص لها في إجراء مناقشات تفاعلية مثمرة، وكذلك في عرض جميع مشاريع القرارات توخياً للكفاءة وحسن التوقيت. والجزء الأول سيبدأ في بعض الجلسات بعرض من أعضاء فريق ما أو من متكلم ضيف، حسبما هو مبين في الوثيقة A/C.1/65/CRP.1. وبعد الانتهاء من البيانات الافتتاحية سأعلق الجلسات لمدة قصيرة حتى يتمكن من إجراء حوار غير رسمي في شكل أسئلة وأجوبة مع أعضاء الفريق أو مع المتكلم الضيف. وبعد ذلك نستأنف الجلسات الرسمية وننتقل إلى الجزء التالي المؤلف من بيانات تدلي بها الوفود بشأن مواضيع معينة قيد البحث، فضلاً عن عرض مشاريع القرارات والمقررات.

وكما أسلفت، وجرياً على الممارسة المتبعة، ستجري المناقشات بشأن إجراءات متابعة القرارات التي اتخذتها اللجنة في الدورة السابقة، وعرض التقارير من قبل الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وتبادل الآراء بشأن نزع السلاح

الميدان. ومثلما هو موضح في الوثيقة A/C.1/65/CRP.1، سيكون لدينا متكلمون ضيوف نستمتع إليهم وهم الأمين العام لمؤتمر نزع السلاح، والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة حظر شامل للتجارب النووية. وإذا ما تبقى لدينا وقت إضافي بعد تبادل الآراء يوم ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، فرمما أمكننا أن نبدأ بالاستماع إلى البيانات في إطار مجموعة الأسلحة النووية في الجزء المتبقي من جلسة بعد ظهر يوم الأربعاء.

أما الجلستان المقرر عقدهما يومي الخميس والجمعة ١٤ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، فسنتستفيد منهما بالاستماع إلى البيانات في إطار مجموعة الأسلحة النووية.

والجلسة الصباحية يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، ستكرس لآلية نزع السلاح. وستُنظم ندوة نقاش يشترك فيها رئيس مؤتمر نزع السلاح، ورئيس هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، ورئيس المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح التابع للأمين العام، ومدير معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث. وإن تبادل الآراء هذا سيجري في جلسة غير رسمية أيضاً.

وفي جلسة ما بعد ظهر يوم الاثنين، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش الأسلحة التقليدية. وأود أن أذكر الوفود بأننا سنعقد جلستين متتاليتين في ذلك اليوم.

وصباح يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ستواصل اللجنة مناقشة الأسلحة التقليدية.

وصباح يوم الأربعاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، سنناقش تدابير نزع السلاح والأمن الدولي الأخرى. وفي تلك الجلسة سنستمع إلى عرض يقدمه رئيس فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتنمية في ميدان المعلومات والاتصالات في سياق الأمن الدولي.

الإقليمي وآلية الأمن ونزع السلاح، فضلاً عن الجلسة المكرسة للاستماع إلى المنظمات غير الحكومية - ستجري كلها بأسلوب غير رسمي.

كما أود أن أشير إلى أن الوفود سيكون في مقدورها، في الجلسة الأخيرة من الجزء الثاني هذا من عملنا، التي ستعقد يوم الاثنين، ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، عرض مشاريع القرارات المتبقية، إذا اقتضت الضرورة. وإنني أحث جميع الوفود بقوة على أن تفعل كل ما في وسعها لعرض مشاريع قراراتها أثناء المرحلة الثانية المقبلة من عمل اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجدول الزمني الإرشادي لمناقشاتنا المواضيعية، حسماً هو مبين في الوثيقة A/C.1/65/CRP.1، مقبول لجميع الوفود؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٠.